ترتيب الممنوع من الصرف من متممة الآجرومية

كتبه

أبو عبد الرحمن

رشاد بن أحمد الضالعي

وفقه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

ملخص الممنوع من الصرف

* **فائدة:** معنى لا ينصرف أي لا يقبل تنوين الصرف وهو تنوين التمكين.

والأصل في الاسم أن يكون معرباً منصرفاً، وخرج عن هذا نوعان من الأسماء:

١ـ الأسماء المبنية، وبُنِيَت بسبب مشابهتها للحروف.

٢ـ الأسماء الممنوعة من الصرف، ومُنِعَتْ من الصرف بسبب مشابهتها للأفعال.

والقاعدة تقول: «الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه».

الاسم الذي لا ينصرف: هو الاسم الذي أشبه الفعل في وجود علتين فرعيتين، إحداهما ترجع إلى اللفظ والأخرى ترجع إلى المعنى، أو وُجِدت فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين.

فالعلتان اللتان في الفعل هما:

١ـ الاشتقاق، وهو راجع إلى اللفظ؛ فإن لفظ الفعل مشتق من المصدر.

٢ـ الإفادة والاحتياج، وهو راجع إلى المعنى؛ فإن الفعل يحتاج في الإفادة إلى فاعل، والفاعل لا يكون إلا اسمًا.

* والممنوع من الصرف لابد أن توجد فيه علة ترجع إلى اللفظ وعلة ترجع إلى المعنى، ولا يلزم أن تكون العلتان اللتان في الاسم هما نفس العلتين اللتين في الفعل، ولكن لابد أن يشابهه في اجتماع علتين: إحداهما راجعة إلى اللفظ، والأخرى راجعة إلى المعنى، وإن اختلفت عين العلتين.

*** والعلل التي توجد في الاسم نوعان:**

١ـ علل ترجع إلى اللفظ، وهي ست.

٢- علل ترجع إلى المعنى، وهما اثنتان.

فالعلل التي ترجع إلى اللفظ هي:

أ) التأنيث بغير ألف، وهي فرع عن التذكير.

ب) العُجْمَة، وهي فرع عن العربية.

ج) التركيب، وهي فرع عن الإفراد.

د) وزن الفعل، وهي فرع عن وزن الاسم.

هـ) زيادة الألف والنون، وهي فرع عن المزيد عليه.

و) العدل، وهي فرع عن المعدول عنه.

والعلل التي ترجع إلى المعنى هي:

أ) العلمية فرع عن التنكير.

ب) الوصفية فرع عن الموصوف.

والعلتان اللتان كل واحده منهما تقوم مقام علتين هما:

أ) صيغة منتهى الجموع، وهي فرع عن الواحد .

ب) التأنيث بالألف المقصورة أو الممدودة، وهي فرع عن التذكير.

ولا بد في الاسم الذي لا ينصرف أن تُوجَد فيه علة من العلل التي ترجع إلى اللفظ وعلة من العلل التي ترجع إلى المعنى.

*** تنبيه:**

العلمية يمكن أن توجد معها كل العلل اللفظية.

وأما الوصفية فلا يمكن أن توجد معها من العلل اللفظية إلا ثلاث وهي وزن الفعل وزيادة الألف والنون والعدل.

*** أولاً: العلل الست مع العلمية.**

١) التأنيث بغير ألف مع العلمية.

وهو على ثلاثة أنواع:

أ) تأنيث لفظي معنوي: وهو ما وُجدت فيه علامة التأنيث، وهو عَلَمٌ لمؤنث نحو: فاطمة وعائشة.

ب) تأنيث لفظي: وهو ما وجدت فيه علامة التأنيث، وهو عَلَمٌ لمذكر نحو: طلحه وحمزة.

وهذان النوعان يمنعان الصرف مع العلمية مطلقاً أي بدون شرط تقول: مررت بعائشةَ وفاطمةَ. وسلَّمت على حمزةَ وطلحةَ.

ج) تأنيث معنوي: هو ما كان علماً لمؤنث، وليس فيه علامة التأنيث. نحو: زينب وسعاد.

وهذا لا يُمنع من الصرف مع العلمية إلا بشرط:

١ـ أن يكون زائد على ثلاثة أحرف مثل: زينب. تقول: سألت عن زينبَ.

٢ـ فإذا كان ثلاثياً فلا بد أن يكون وسطه متحركا نحو: ﴿سَقَر﴾.

قال الله تعالى: ﴿ما سلككم في سَقَرَ﴾.

٣ـ فإن كان ثلاثياً ساكن الوسط فلا بد أن يكون أعجمياً نحو: جَوْر. تقول: مررت بِجَوْرَ.

٤ـ فإن كان ثلاثياً ساكن الوسط عربياً فلا بد أن يكون منقولاً من المذكر إلى المؤنث كأن نسمي امرأةً زيدًا. تقول: مررت بزيدَ –أي باعتباره عَلَمًا لمؤنث–.

٥ـ فإن كان ثلاثياً ساكن الوسط عربياً غير منقول فيجوز فيه الصرفُ وعدمُه. وتركُ الصرفِ أحسنُ نحو: هِنْد ودَعْد، تقول: مررت بهندٍ وبهندَ، وبدعدٍ وبدعدَ.

وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر:

لم تَتَلَفَّع بفضل مئزرها دَعْدٌ ولم تُسْقَ دعدُ في العُلَبِ

الشاهد: أنه صرف «دعد» أولاً، ثم منعها من الصرف ثانياً.

٢) العجمه مع العلمية.

وتمنع من الصرف بشرطين:

١ـ أن يكون الاسم علماً عند العرب والعجم نحو: إبراهيم، تقول: مررت بإبراهيمَ. ولذلك صُرِف نحو: لجام، لأنه ليس علمًا عند العرب.

٢ـ أن يكون زائداً على ثلاثه أحرف نحو: إسحاق، تقول: نظرت إلى إسحاق. ولذلك صُرِف نحو: نوح، ولوط؛ لأنها على ثلاثه أحرف.

* **فائدة:** أسماء الأنبياء كلها أعجمية إلا أربعة: محمد وصالح وشعيب وهود عليهم الصلاة السلام.

٣) التركيب مع العلمية.

والتركيب الذي يمنع الصرف مع العلمية هو التركيب المزجي المختوم بغير «ويه». لأن التركيب أنواع:

١) تركيب مزجي، وهو نوعان:

أـ مختوم بـ«ويه» مثل سِيْبَوَيْه، نَفْطَوَيْه، عَمْرَوَيْه، دَرَسْتَوَيْه. وهذا لا دخل له في الصرف وعدمه؛ لأنه من المبنيات، والصرفُ وعدمُه إنما هو في المعربات.

ب ـ غير مختوم بـ«ويه» وضابطه: أن يُجعل الاسمان اسماً واحداً، مُنَزَّلاً ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث، بمعنى أن الاسم الأول منهما يكون آخره مفتوحا، كما أن الكلمة التي قبل تاء التأنيث تكون مبنية على الفتح مثل: حضرَموت، بعلَبك. تقول: مررت بحضرَموتَ، وسافرت إلى بعلَبكَ.

وهذا هو الذي يكون ممنوعا من الصرف.

٢) تركيب إضافي: وهو: كل اسمين جُعلا اسما واحدا، منَزَّلا ثانيهما من الأول منزلة التنوين، مثل: عبدُ الله، وغلامُ زيد، فأصل غلامُ زيد غلامٌ فلما أردنا إضافته حذفنا التنوين وجعلنا زيد بمنزلة التنوين الذي كان على غلام.

وحكمه أن الإعراب يظهر على الجزء الأول، ويكون الجزء الثاني مجرورا.

٣) تركيب إسنادي: وهو ما كان في الأصل جملة، اسميةً أو فعليةً، ثم سُمِّي به، فصار علما، مثل: تَأَبَّطَ شَرًا، وشَابَ قَرْنَاهَا، وبَرَق نَحْرُه.

وحكمه أن يُحكَى كما هو، ويكون معربا بحركات مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية.

٤) وزن الفعل مع العلمية.

وزن الفعل يمنع الصرف مع العلمية في حالين:

أ) إذا كان الاسم واقعاً على وزن خاص بالفعل، مثل: شَمَّر، وضُرِبَ، وانطلق.

فإن هذه الأوزان خاصة بالأفعال، فلو سمينا بها إنساناً مُنع من الصرف للعلمية وزن الفعل، تقول: مررت بشَمَّرَ، وبضُرِبَ، وبانطلقَ

ب) إذا كان الاسم في أوله زيادة كزيادة الفعل، وهو مشارك للفعل في وزنه، وزيادة الفعل هي أربعة أحرف يجمعها قولك: «أنيت».

فلو سمينا إنساناً أحمد أو يزيد أو تغلب أو نرجس، مُنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، تقول: مررت بأحمدَ ويزيدَ وتغلبَ ونرجسَ. فهذه أسماء وافقت الفعل في وزنه فمُنعت من الصرف، فأحمدُ على وزن أفعلُ، ويزيدُ على وزن يفعلُ، وتغلبُ على وزن تفعلُ، ونرجسُ على وزن نفعلُ.

٥) زيادة الألف والنون مع العلمية.

ولا بد في الألف والنون أن تكونا زائدتين، فلو كانتا أصليَّتين صُرفت الكلمة.

وعلامة زيادتها: أن يكون قبلهما أكثر من حرفين، مثل: مروان. فإنك ترى قبل الألف والنون ثلاثه أحرف.

فإن كان قبل الألف والنون حرفان أحدهما مضعَّف –أي مشدَّد– فإن قدّرنا النون زائدة فيُمنع من الصرف، وإن قدرناها أصلية فيُصرف.

مثل عفَّان، إن كان من العِفَّة كان ممنوعاً من الصرف؛ لأن الألف والنون زائدتان، وإن كان من العفونة كان منصرفاً لأن النون ليست زائدة.

ومثل حسَّان، إن كان من الحس فهو ممنوع من الصرف، وإن كان من الحسن فهو منصرف، وحيَّان إن كان من الحياة فهو ممنوع من الصرف، وإن كان من الحَيْن –بمعنى الهلاك– فهو منصرف.

* **فائدة:** الألف والنون إن كانتا زائدتين فيُمنع ذلك الاسم من الصرف مع العلمية مطلقاً، أي سواء كان مفتوح الأول، أو مضموم الأول، أو مكسور الأول، مثل مَروان وعُثمان وعِمران. تقول: مررت بمَروانَ وعُثمانَ وعِمرانَ.

٦) العدل مع العلمية.

والعدل معناه خروج الاسم عن صيغته الأصلية.

وهو نوعان:

١ـ عدل حقيقي: ويمنع الصرف مع الوصفية كما سيأتي إن شاء الله.

٢ـ عدل تقديري: ويمنع الصرف مع العلمية، وهو كلُّ اسم جاء على وزن «فُعَل» قدَّروا فيه العدل تقديراً حيث لم يجدوا فيه علة أخرى مع العلمية، فقالوا هو معدول عن «فاعل».

وهي أسماء سُمعت عن العرب ممنوعة من الصرف فقدَّروا فيها العدل لأجل أن لا تنخرم القاعدة التي هي: «أن العلمية لا تمنع

من الصرف إلا مع علة أخرى». فقالوا: «عمر» معدول عن: «عامر» «زُحَل» معدول عن: «زاحل» وهكذا...

وهذه الألفاظ محصورة في خمسة عشر لفظاً وهي: عُمر ـ زُحل ـ زُفر ـ جُشم ـ قُثم ـ جُمح ـ قُزح ـ دُلف ـ عُصم ـ ثُعل ـ حُجر ـ بُلغ ـ مُضر ـ هُبل ـ هُذل.

تقول مررت بُعمرَ وقُثمَ..... وهكذا.

ثانيا:

العلل الثلاث التي توجد مع الوصفية.

١) وزن الفعل مع الوصفية:

وزن الفعل يمنع من الصرف مع الوصفية إذا كان الوصف على وزن «أفعل» ولا يكون مؤنثه بالتاء.

مثل «أحمر» مؤنثه: «حمراء» فتقول: مررت برجلٍ أحمرَ. قال تعالى: **﴿فحيوا بأحسنَ منها﴾**.

فإن كان مؤنثه بالتاء مثل «أرمل» فإن مؤنثه «أرملة»، فهذا يكون منصرفاً تقول: مررت برجل أرملٍ.

٢) زيادة الألف والنون مع الوصفية.

وزيادة الألف والنون يمنع الصرف مع الوصفية بشرطين:

١- أن يكون مؤنثه خاليا من التاء، مثل: «سكران» مؤنثه «سكرى» و«عطشان» مؤنثه «عطشى».

٢- أن يكون مفتوح الأول، مثل: «سَكران» «عَطشان».

فإن كان مضموم الأول صُرف لأن مؤنثه لا يأتي إلا بالتاء مثل: «عُريان» مؤنثه «عُريانه».

وأما مكسور الأول فهو خاص بالأعلام، ولا يوجد فِعلان مكسور الأول في الصفات.

فمثال المستوفي للشروط: «مررت برجل سَكرانَ» «نظرت إلى رجل عَطشانَ».

٣- العدل مع الوصفية.

والعدل الذي يمنع الصرف مع الوصفية هو العدل الحقيقي، وهو الذي دلَّ الدليل على أنه معدول من غيره، وله صيغتان: «فُعَال» «مَفْعَل» مثل: «أُحاد مَوُحَد» «ثُناء مَثْنَى» «ثُلاث مَثْلَث» ... وهكذا إلى العشرة.

فإن أحاد وموحد معدول عن: واحد واحد.

وثناء ومثنى معدول عن: اثنين اثنين.

تقول: مررت بالرجال أحادَ وثناءَ وثلاثَ.

ومررت بالرجال موحدَ ومثنى ومثلث.

ثالثاً:

العلتان اللتان كل واحدة منهما تقوم مقام علتين:

١) صيغة منتهى المجموع:

ضابطها: كل جمع مُكَسَّر، وقع بعد ألف تكسيره حرفان –مثل: مساجد– أو ثلاثه أحرف وسطها ساكن –مثل: مصابيح–.

وسميت صيغة منتهى الجموع بهذا الاسم لأن جموع التكسير انتهت إلى هذه الصيغة، فلا يجوز جمعه جمع تكسير بعد هذه الصيغة، مثل: كَلْب يُجمع على أكلُب، ويجمع أكلُب على أكالب، فإذا وصل إلى هذه الصيغة فلا يجوز أن يجمع جمع تكسير بعد هذه الصيغة، ويجوز في بعض جموع التكسير أن تجمع بعد ذلك جمع تصحيح «أي سالم» مثل: صاحبة تجمع جمع تكسير على صواحب، ثم تجمع صواحب جمع تصحيح على صواحبات، فتبين أن معنى منتهى الجموع، أي منتهى جموع التكسير.

* وهذا الجمع فيه علتان:

١- علة ترجع إلى اللفظ: وهي كون هذه اللفظ لا نظير له في الآحاد العربية.

٢- علة ترجع إلى المعنى: وهي كون معناه جمعًا.

*** فائدة:**

لا يشترط في هذا الجمع أن يكون مبدوءًا بالميم، بل يكون مبدوءا بالميم ويكون بغيرها.

تقول مررت بمساجدَ، نظرت إلى مصابيحَ، اشتريت بدراهمَ، بعت بدنانيرَ.

٢) التأنيث بالألف الممدودة أو المقصورة:

والفرق بين الألف المقصورة والممدودة: أن المقصورة لا تأتي بعدها همزة، والممدوده تأتي بعدها همزة.

وهذا التأنيث فيه علتان:

١- علة ترجع إلى اللفظ وهي كون المؤنث بالألف ملازما للتأنيث لا ينفك عنه التأنيث، بخلاف المؤنث بالتاء فإنه معرَّض لزوال الثأنيث عنه؛ لأن التاء موضوعة للفرق بين المذكر والمؤنث.

٢- علة ترجع إلى المعنى: وهي كون معناه مؤنثاً.

فالألف المقصورة مثل: ليلى ـ ذكرى ـ مرضى ـ عصا.

والممدودة مثل: صحراء ـ صفراء ـ زكرياء.

ويشترط في الممدودة أن يكون قبلها ثلاثة أحرف، مثل: صحراء.

فإن كان قبلها أقل من ثلاثة أحرف صُرِفَت.

نحو ـ بناءٌ ـ رداءٌ ـ رغاءٌ ـ سماء.

تقول: مررت بليلى وذكرى.

سلَّمت على زكرياءَ وأصدقاءَ.

❊ فائدة:

كل ما سبق من أحكام الممنوع من الصرف ثابتة له ما لم يُضَفْ أو تدخل عليه «أل».

فإن أضيف أو دخلت عليه «أل» فإنه حينئذ منصرف؛ وذلك لأن الإضافة و«أل» من خصائص الاسم، والممنوع من الصرف إنما مُنع من الصرف بسبب شبهه بالفعل، فإذا دخل عليه ما هو من خصائص الاسماء بَعُد شبهه بالفعل فَصُرِفَ، فتقول: مررت بحسناءِ قريش، وصليت في المساجدِ.

*** فائدة أخرى:**

يجوز أن يصرف غير المنصرف لغرض التناسب في الكلمات ورؤوس الآيات.

فمثال تناسب الكلمات: قوله تعالى: ﴿**سلاسلًا وأغلالًا وسعيرًا**﴾ على قراءة نافع والكسائي بالتنوين فـ﴿**سلاسلَ**﴾ كانت ممنوعة من الصرف لأنها على صيغة منتهى الجموع، ثم صُرفت لتناسب ما بعدها من الكلمات لكونها منوَّنة.

ومثال تناسب رؤوس الآيات: تنوين ﴿**قواريرَا**﴾ في قوله تعالى: ﴿**وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا (١٥) قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ**﴾ صُرِفت لأجل أن تناسب رؤس الآي ().

ويجوزأن يصرف الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية، وهذه الضرورة قد تكون موجبة للصرف كقول امرئ القيس:

ويومَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فقالتْ لكَ الوَيْلَاتُ إنَّكَ مُرْجِلِي

الشاهد: أنه صَرَفَ «عنيزةٍ» وهي ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، والسبب أنه لا يستقيم وزن البيت إلا بذلك، فهذه ضرورة موجبة للصرف.

وقد تكون الضرورة غير موجبة للصرف كقول الشاعر:

أَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لنا إنَّ ذِكْرَهُ هو المِسْكُ ما كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ .

الشاهد أنه صَرَفَ «نعمانٍ» مع أنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، والسبب أنه لو جرَّهُ بالفتح لاستقام الوزن ولكن يحصل في البيت زِحَاف، فلأجل التخلص من الزحاف صَرَفَهُ، فهذه الضرورة ليست موجبةً للصرف.